

تباين المعلومات المالية في ظل حوكمة الشركات

The asymmetry of financial information under corporate governance

ط.د. وهابي طارق

د. بعلة الطاهر

د. محمودي مليك

ouahabi.tarek@gmail.com

baalatahar@gmail.com

malik.mahmoudi@univ-msila.dz

المدرسة العليا للتجارة

المركز الجامعي تيبازة

جامعة المسيلة

تاريخ قبول النشر : 2019-05-22

تاريخ الاستلام : 2019-03-25

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى تبيان الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات فيما يخص التقليل من التباين في المعلومات الذي يحصل بين المستثمرين الداخليين بحكم معرفتهم الجيدة للوضع المالي للشركة والمستثمرين الخارجيين، هذا الأخير قد يؤدي إلى مشاكل داخل الشركة واتخاذ قرارات قد تخدم المصلحة الشخصية دون المصلحة العامة، ولتجنب هذه المشاكل ارتأينا في بحثنا هذا إدخال مصطلح مفهوم حوكمة الشركات لمعرفة مدى مساهمتها في الحد من مشكلة تباين المعلومات باعتبار أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات سيؤدي إلى التقليل من التباين في المعلومات من خلال مبدأ الشفافية والإفصاح.

وتوصلنا من خلال هذه الدراسة أن مشكلة تباين المعلومات بين المستثمرين الداخليين والخارجيين تعد من بين أهم المسائل ذات التأثير المباشر على القرارات المالية داخل الشركة وخاصة قرار توزيع الأرباح، وأن لحوكمة الشركات دور كبير في التقليل من مشكلة تباين المعلومات حيث تربط كل من الحوكمة والإفصاح المحاسبي علاقة تأثير تبادلية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، تباين المعلومات، الشفافية، الإفصاح.

Abstract:

The purpose of this article is to clarify the role of corporate governance in reducing the asymmetry of information between internal investors because of their knowledge of the financial situation of the company and external investors. These issues have been discussed in our research to introduce the concept of corporate governance as they help to reduce the problem of information asymmetry. The application of governance will reduce the disparity of information through the principal of transparency and disclosure.

In this study, we found that the problem of the differing information between internal and external investors is one of the most important issues that have a direct impact on financial decisions within the company, especially the decision to distribute profits. Corporate governance plays a major role in reducing the problem of information asymmetry.

Keywords: corporate governance, asymmetry of information, transparency and disclosure.

المقدمة

يعتبر تباين المعلومات من بين أهم العوامل المحددة لسياسة توزيع الأرباح والتي تم تناولها في الآونة الأخيرة، وهذا التباين يكون بين المستثمرين، بالنظر للأهمية البالغة التي يشكلها الإفصاح المعلوماتي للشركة والتقارير المالية والتي تعد من بين أهم المحاور الأكثر جدل وأهمية لدى المستثمرين، فتقديم التقارير والقوائم المالية في الوقت المناسب وبشكل دوري يؤدي إلى التقليل من التباين في المعلومات بين المستثمرين.

ومن أجل التقليل من التباين في المعلومات والتخفيف من تضارب المصالح بين المدراء والمستثمرين، يبرز هنا الدور الذي تؤديه حوكمة الشركات، إذ لها صلة مباشرة مع سياسة توزيع الأرباح، وتحقق التوازن بين مصالح حملة الأسهم والمديرين، وبالتالي تحد من

مشكلة الوكالة، وعليه فإن الشركات ذات حوكمة جيدة من المفترض أن يقل فيها التباين في المعلومات، وهنا يبرز الدور الذي تؤديه حوكمة الشركات والذي يمكن طرحه في الإشكالية التالية: ما هو الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات فيما يخص مشكلة تباين المعلومات داخل الشركة؟

I حوكمة الشركات

1 مفهوم حوكمة الشركات

لقد اختلفت وتعددت تعريفات مصطلح حوكمة الشركات باختلاف وتعدد الباحثين، هذا ما أدى إلى عدم وجود تعريف محدد لمصطلح حوكمة الشركات، وهذا راجع إلى تداخل العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية¹.

لفظ الحوكمة يعني الرقابة أو السيطرة (controlling)²، كما تعني كلمة الحوكمة في قاموس اللغة العربية: الانضباط والسيطرة والحكم، ويتضمن مفهوم الحوكمة العديد من الجوانب تتمثل في³:

- الحكمة: ما تقتضيه من التوجيه والإرشاد.
- الحكم: ما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود المتحكمة في السلوك.
- الاحتكام: ما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وخبرات تم الحصول عليها من تجارب سابقة.
- التحاكم: طلباً للعدالة خاصة عند انحراف السلطة وتلاعبها بمصالح المساهمين.

وأبرز من تبنى حوكمة الشركات وبحث فيه لجنة كادبوري 1992 والتي عرفت حوكمة الشركات على أنها النظام الذي تدار وتراقب به الشركات، ويكون مجلس الإدارة مسؤول عن حوكمة الشركة، ويكون دور المساهمين في الحوكمة هو انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والمدققين والتأكد من أن هناك هيكل حوكمة ملائم وفي مكانه، وأن مسؤولية المجلس تتضمن وضع الأهداف الإستراتيجية للشركة، وتوفير القيادات التي تحقق هذه الأهداف، ومراقبة إدارة العمل⁴.

تعرف الحوكمة على أنها مجموعة من القوانين والنظم التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف الشركة، وبمعنى آخر مصطلح الحوكمة يعني النظام أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية داخل الشركة⁵.

ويعرفها شليفر وفيشني (Shleifer et Vishny) (1997) على أنها مجموعة الآليات والميكانيزمات التي تضمن لمختلف المستثمرين عائد على استثماراتهم، وهذا بتجنب امتلاك المسيرين والمساهمين لقيم مبالغ فيها في أسهم الشركة⁶.

وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الحوكمة على أنها نظام يوجه ويضبط أعمال الشركة، حيث يقوم بوصف وتوزيع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في الشركات، مثل مجلس الإدارة والمساهمين الذين لهم علاقة بذلك. وكذلك هي نظام يضع القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالشركة ووضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف.

من خلال التعريفات السابقة الذكر يمكن إعطاء تعريف لحوكمة الشركات بأنها عبارة عن نظام تضعه الشركة من أجل الاشراف والرقابة والذي يحتوي على مجموعة من القواعد والأسس المنظمة للعلاقات، وكل هذا من أجل تقليل التضارب في المصالح داخل الشركة والتعارض بين الإدارة والمستثمرين وأصحاب المصالح في الشركة، والتوصل إلى إحداث التوازن بينهم من خلال الرقابة الجيدة والإفصاح والشفافية.

والملاحظ أن هناك مدخلين لتعريف حوكمة الشركات، حيث يتمثل المدخل الأول في مدخل المساهم والذي له علاقة بالملاك وأصحاب الأموال، بينما المدخل الثاني وهو مدخل الأطراف ذات العلاقة وهو مرتبط بجميع الأطراف التي لها مصلحة في الشركة. ويتم توضيح هذين المدخلين كالموالي:

- **مدخل المساهم:** يركز هذا المدخل على الجانب المحاسبي للحوكمة من حيث توفير حماية لأموال المستثمرين وحماية حقوقهم وخاصة العوائد. تعرف الحوكمة من خلال هذا المدخل على أنها مجموعة من الإجراءات والضوابط والمعايير المحاسبية التي تفرض على الشركات لحماية أموال المستثمرين خاصة المتعلقة بالشفافية والإفصاح عن الوضعية المالية للشركة⁷.

- **مدخل الأطراف ذات العلاقة:** هذا المدخل يقوم على تحقيق مصالح الأطراف التي تتعامل مع الشركة والمتمثلين في: العمال، الدائنين، المواطنين... الخ، وتعرف الحوكمة انطلاقاً من هذا المدخل على أنها عبارة عن مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب أو الأطراف المعنية المرتبطة بالشركة من ناحية أخرى⁸.

ويعتمد التطبيق الجيد للحوكمة على توفر مجموعتين من الضوابط هي كالاتي⁹:

- **الضوابط الخارجية:** لابد من وجود تشريعات تؤكد على مسؤولية الإدارة في العمل على تعظيم قيمة الشركة، والاهتمام بالإفصاح والشفافية من خلال توفير التقارير المالية، إضافة إلى توفير المعلومة داخل الشركة والتقليل من مشكل التباين في المعلومات، وهذا كله من أجل سلامة قواعد وأسس حوكمة الشركات التي تم وضعها. ويجب أيضاً أن يتوفر ذلك التشريع على عقوبات ردية في حالة عدم الالتزام.

- **الضوابط الداخلية:** وهي القواعد والأسس المحددة للكيفية التي تتخذ فيها القرارات داخل الشركة، مع تحديد واضح وصريح للدور الذي تقوم به الجمعية العامة، ومجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية. أي الأسس والقواعد داخل الشركة التي تحكم تصرفات الإدارة من أجل تحسين الأداء وتفاذي حدوث أزمات مالية.

2 أهداف حوكمة الشركات

تختلف أهداف حوكمة الشركات لاختلاف تعاريفها، فمثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، ينصب هدف أو أهداف حوكمة الشركات على حماية حقوق حملة الأسهم وتعظيم قيمتهم على المدى الطويل، بينما تهدف حوكمة الشركات في بلدان القارة الأوروبية مثل ألمانيا إلى حماية حقوق الآخرين من أصحاب المصلحة (إلى جانب حقوق حملة السهم)، وخاصة العاملين والدائنين والذين يعتبرون أطراف لا تقل أهميتهم عن حملة الأسهم، وعليه تهدف حوكمة الشركات في تلك الدول إلى تشجيع مجالس الإدارة على رقابة الإدارة والإشراف عليها من أجل تعزيز رفاهية حملة الأسهم والعاملين ورفاهية العامة¹⁰.

ويمكن استخلاص مجموعة من الأهداف تذكر على النحو التالي¹¹:

- التأكد من وجود هيكل إداري تنظيمي حيد داخل الشركة، بحيث يكون كل عضو في مكانه المناسب مع تحديد سلطاته ومسؤولياته؛
- تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين للعمل على تجنب الغش؛
- عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه؛
- تجنب حدوث أزمات مالية وضمنان النمو والاستمرار وكفاءة وفاعلية الشركات؛
- العمل على تقارب مصالح الاطراف ذات العلاقة؛
- خلق والحفاظ على قيمة طويلة الأجل من خلال إدارة المخاطر؛
- تحسين الصورة الذهنية للشركات.¹²

II تباين المعلومات

1 مفهوم ومقاييس تباين المعلومات

1.1 مفهوم تباين المعلومات

يطلق مصطلح تباين المعلومات (information asymmetry) على الحالة التي تكون فيها المعلومات المالية متوافرة لبعض المستثمرين من دون غيرهم، فالمستثمرين الداخليين في الشركة ذوي العلاقات أو المدراء يكونوا على علم بإمكانيات الشركة وظروفها المستقبلية أكثر من بقية المستثمرين الآخرين، حيث يقوم هؤلاء باستغلال هذه المعلومات بطرائق مختلفة من أجل التأثير على قيمة السهم، وبالتالي التأثير على سياسة توزيع الأرباح، بينما يتم حجب تلك المعلومة على باقي المستثمرين، وبالتالي عدم كفاءة الأسواق المالية. والسبب هو أن عامة المستثمرين لا يمتلكون المعلومات المهمة والأساسية والتي بواسطتها يقومون بصنع قراراتهم الاستثمارية، أو ربما قد يتخذون قرارات غير صحيحة لنقص المعلومات. وهذا التباين في المعلومات يؤدي إلى التأثير في قدرة المستثمرين على صناعة القرار الاستثماري الكفاء.¹³

ويعتبر محور الفصل بين الملكية والإدارة له علاقة مباشرة بمسألة تباين المعلومات، حيث أنه من غير الممكن أن يقوم حملة الأسهم بشكل مباشر بمراقبة مدى ونوعية وكفاءة الجهود المبذولة من قبل الإدارة من أجل حماية مصالحهم.

الدور الرئيسي للمعلومات في الأسواق المالية هو خدمة المستثمرين والمستفيدين الآخرين، وبذلك فإن المحددات والنتائج المترتبة على نوعية المعلومات هي التي تحدد مدى الاستفادة من هذه المعلومات من قبل المستفيدين سواء كانوا مستثمرين أم مدراء أو قائمين على إعداد القوائم المالية¹⁴.

ومن بين أهم الفوائد الهامة التي يمكن الحصول عليها من المعايير المحاسبية ذات النوعية العالية هو تحسين السيولة وخفض تكلفة رأس المال، في حين أن تباين المعلومات يؤدي إلى فقدان الشفافية في القوائم المالية¹⁵.

الإفصاح المعلوماتي للشركة والتقارير المالية من بين أهم المحاور لدى المستثمرين نظرا للأهمية البالغة التي تكتسبها. وذلك باعتبار أنها تتجلى في تحفيز اهتمام المساهم بالأوراق المالية بناء على المعلومات المنشورة في القوائم المالية التي تقدمها الإدارة من أجل بناء توقعات مستقبلية واتخاذ قرار استثماري في الشركة على أسس سليمة¹⁶. إضافة إلى أن الإفصاح يعتبر الأداة الفعالة والوسيلة الرئيسية لإيصال نتائج الأعمال لأطراف ذات العلاقة من أجل تدعيم قراراتهم، وخاصة تلك التي لها علاقة بمجال الاستثمار والتمويل نظرا لأهمية المعلومات التي يوفرها¹⁷.

العلاقة بين الإفصاح والشفافية نتيجة الدور المهم الذي يؤديه الإفصاح، حيث أن الشركات وبفضل الشفافية تتمكن من تنشيط وتفعيل دورها في الحوكمة عن طريق المساعدة على حل المشاكل الواقعة، الشفافية في تقديم المعلومات حول السياسات المتبعة تعتبر بيانات أولية للقيام بمراقبة الشركة، تتمثل أهميتها أيضا في نقادي مشكل تباين المعلومات مما يسمح لأصحاب المصالح بالتفاعل مع المعلومات المتوفرة بشكل عادل والمساعدة على اكتشاف الثغرات¹⁸.

يعتبر الإفصاح المحاسبي ركيزة أساسية من ركائز حوكمة الشركات، لأنه يهدف إلى تفعيل الشفافية وجودة المعلومات المحاسبية من أجل تجنب الفشل في اتخاذ القرارات وتخفيض حالة عدم التأكد¹⁹.

2.1. مقاييس تباين المعلومات

توجد ثلاثة مقاييس اعتمدت كأساس لقياس تباين المعلومات، حيث استخدمت هذه المقاييس بشكل واسع لقياس تباين المعلومات بين المستثمرين، والتي يتم ذكرها كالآتي:²⁰

1.2.1. المقياس الأول

bid ask spread وهو مقياس شائع لتباين المعلومات ويحتسب من خلال حاصل قسمة (أسعار الطلب على الأسهم مطروحا منها أسعار العرض على الأسهم) على معدل سعر العرض والطلب.

$$bas = \frac{P_D - P_0}{R_{D0}}$$

حيث:

bas : مقياس bidaskspread.

P_D : أسعار الطلب على الأسهم

P_0 : أسعار العرض على الأسهم

R_{D0} : معدل سعر العرض والطلب .

2.2.1. المقياس الثاني

ويشير هذا المقياس إلى الوسيط اليومي لدوران السهم (mediamdailyshareturnover)، حيث أن قيمة الأسهم المتداولة يتم قياسها على أنها القيمة السوقية لأسهم الشركات خلال السنة، وتشير الدورة إلى رغبة المستثمرين في تداول الأسهم والتي ترتبط بشكل سلبي بمسألة تباين المعلومات.

3.2.1. المقياس الثالث

ويعد هذا المقياس أحد المقاييس التي استخدمت في قياس تباين المعلومات عن طريق قياس تقلبات عوائد الأسهم من خلال احتساب الانحراف المعياري للعوائد اليومية للشركة خلال السنة، حيث يهدف هذا المقياس إلى تفحص التحركات الحاصلة في أسعار الأسهم من خلال الفجوات المعلوماتية ما بين مدرء الشركة وحملة الأسهم وبقية

المستثمرين الآخرين. ووفقا لهذا المقياس فإنه كلما كانت التقلبات الحاصلة في عوائد الأسهم منخفضة، دل ذلك على وجود نسبة قليلة من تباين المعلومات، والعكس بالعكس، حيث أنه كلما كانت التقلبات الحاصلة في عوائد الأسهم كبيرة دل ذلك على وجود تباينات وفجوات معلوماتية بين حملة الأسهم والمستثمرين الآخرين.

ويرى كل من لوز وفيراشيا (Leuz and Verrecchia) بأن المقياس الأول هو المقياس الأكثر ملاءمة وشيوعا لتباين المعلومات، أما المقياس الثاني فهو الأقل شيوعا واستخداما بسبب وجود مجموعة من العوامل التي تؤثر في السهم والتي قد لا تكون مرتبطة بالمعلومات، كإعادة موازنة المحفظة المالية وسيولة الأسهم والتغيرات الخاصة بتفضيلات الخطر.

أما فيما يخص المقياس الثالث وهو المتمثل في تقلبات عوائد الأسهم، فهو أيضا أحد المقاييس المستخدمة لقياس درجة تباين المعلومات ولكنه أقل شيوعا من المقاييس الأول والثاني لكونه يتأثر بعوامل عديدة قد تكون بعيدة الصلة عن موضوع تباين المعلومات، باعتبار أن عوائد الأسهم معرضة للعديد من التغيرات، وبالرغم من ذلك إلا أن هذا المقياس مازال يستخدم كمقياس لتباين المعلومات.

2 تباين المعلومات والإشارة

1.2. علاقة تباين المعلومات بصراع المصالح

الصراع الناتج عن علاقة الوكالة أو كما هو معروف بصراع المصالح يرجع سببه إلى طبيعة العلاقات التعاقدية ما بين أصحاب المصالح. ويرجع ذلك إلى المعلومة الضد تناظرية التي تخص الوكالة، في حالة عدم التأكد والعقلانية المحدودة التي تتميز بها البيئة الداخلية والخارجية للشركة²¹.

تكمن صراعات المصالح في طريقة توظيف المعلومة من طرف الوكيل اتجاه الأصل، وذلك إما بطريقة تناظرية، والتي يكون فيها تحويل ملكية تكلفة الصفقة إيجابية بالنسبة للأصل، وإما أن تكون بطريقة ضد تناظرية والتي يسعى من خلالها الوكيل للمحافظة على المعلومة الفعالة من أجل السيطرة وتحسين أرباحه أو هدم قدرة الوكيل على اكتساب المعلومة الفعالة وتحويلها للأصل.

يتضح أنه في كلتا الحالتين أن أساس المعلومة الفعالة هو الذي يميز محور الدراسة لنظرية الوكالة من المنظور الإيجابي التي تبحث عن الكيفية التي يتبعها الأصيل لكي يكشف سبل عزوف الوكيل على تقديمه للمعلومة الفعالة²².

مشكل تباين المعلومات يضع الأصيل أمام مشكل سببه عدم كفاءة الوكيل على اكتساب المعلومات الفعالة وإخفائه لذلك أو إخفاء الوكيل للمعلومة الفعالة سواء كانت بحوزته أو ليست بحوزته، وهذا من أجل الضغط على الأصيل بطريقة غير مباشرة ويضع نفسه في موضع قوة أي حصوله على أرباح إضافية بالنسبة له والتي قد تكون غير متوقعة من قبل من طرف الأصيل.

القدرة المعرفية الغير الكافية للمعلومة الفعالة بالنسبة للأصيل، يعود أصلها الى حالة عدم التأكد للمعلومة الفعالة والخاصة بكفاءة الوكيل، تذهب بالأصيل إلى دراسة طبيعة العقود وطريقة التفاوض مع الوكيل حتى لا تكلفه عملية التعاقد أكثر من الأرباح المسطرة الناتجة من علاقة الوكالة ما بين الأصيل-الوكيل.

العديد من العوامل تؤدي إلى ما يعرف بالخطر المعنوي الذي يضيف إلى الشركة أعباء أخرى، فسيكلف الأطراف المعنية أو مالكي الشركة تكاليف وكالة.

تنشأ تكاليف الوكالة بسبب قيام المالك أو الأصيل بوضع نظام رقابة على تصرفات المسير وقراراته، وبما أن النظرية مبنية على فرضية الرشادة، أي أن كل طرف يسعى لتعظيم منفعه على حساب المنفعة العامة، وأن المسير يملك معلومة أكثر من باقي الأطراف فيما يخص وضعية الشركة، يرى جنسن وماكلين أن تقييم تصرفات المسير بناء على نظرية الوكالة يتم من خلال وضع نظام رقابة²³.

وتتقسم تكاليف الوكالة إلى ثلاثة أقسام متمثلة في الآتي:

1.1.2. تكاليف المراقبة: وهي تكاليف يتحملها الأصيل، وهذا من أجل الرقابة على سلوك الوكيل مثل تكاليف قياس وملاحظة سلوك الوكيل، تكاليف إنشاء مجلس الإدارة، مجلس الرقابة ومجلس المديرين.²⁴

2.1.2. تكاليف الالتزام أو المانعة من قبل الوكيل: وهذه التكاليف يتحملها الوكيل من أجل أن يثق به الأصيل²⁵.

3.1.2. الخسائر المتبقية: وهي تكاليف متصلة بالأصيل والوكيل والتي تنتج من جراء التعارض المستمر بين مصالح المتعاقدين كالاختيار الاستراتيجي غير الأمثل وتدعى هذه التكاليف أيضا بتكاليف الفرصة البديلة، تجدر الإشارة إلى أن التكاليف التي تدخل في سبيل التخفيض من تكاليف الفرصة البديلة هي أكبر من التخفيض المتحصل عليه²⁶.

2.2. الأرباح الموزعة كوسيلة لنقل المعلومة (الإشارة)

تسمح الأرباح الموزعة للمساهمين، بالنسبة لشركات المساهمة الكبيرة التي تمتاز بعدم وجود تماثل للمعلومة بين المساهمين والمسيرين، بتحديد الشركات الكفوة عن تلك الأقل كفاءة، فتوزيعات الأرباح تعتبر أحد أبرز وسائل اتصال الشركة بالسوق، ولقد أثبتت الدراسات أنه في المدى القصير هناك تماثل كبير في سياسة توزيع الأرباح، أي سياسة توزيع الأرباح منتظمة، بينما على المدى الطويل فهناك تغير كبير يحصل لسياسات توزيع الأرباح²⁷.

3العلاقة بين الحوكمة والمعلومات المالية

1.3. تأثير الحوكمة على الإفصاح المحاسبي

بعدما تأكد الدور الفعال الذي تؤديه حوكمة الشركات في ترشيد استغلال الطاقات والإمكانات المتاحة. كما يمكن للحوكمة التأثير على الإفصاح المحاسبي من ثلاثة جوانب متمثلة في:

1.1.3. الاهتمام بالمعلومات غير المالية

المعلومات غير المالية هي تلك المعلومات باستثناء المعلومات الواردة في القوائم المالية ومختلف الملاحظات المرفقة بها وتتضمن أيضا المعلومات الكمية غير المالية. ويتعبير آخر، فإن المعلومات غير المالية هي كل المعلومات التي تصاغ في شكل صور غير مالية، كمية كانت كعدد العمال والحصص السوقية، أو وصفية كالمستوى التنافسي في السوق.

ما يميز هذه المعلومات غير المالية أنها خالية من التحريفات أو التغييرات جراء الإجراءات المحاسبية، إضافة إلى سهولتها وقابلية فهمها. إضافة إلى أنها مصدر له قيمة هائلة باعتبار أن لها دور جد مهم في عديد الميادين.

حصر الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية فقط ينتج عنه ضعف كفاءة سوق الأوراق المالية، وما يؤكد على أهمية المعلومات غير المالية التعليمات التي أصدرتها لجنة البورصة الأمريكية حيث تنص أولها على الإفصاح عن المعلومات غير المالية²⁸.

2.1.3. التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإجمالي

لقد طرح الفكر المحاسبي مجموعة من الأفكار حول محتوى الإفصاح الاختياري ليشمل المعلومات الاستراتيجية والبيانات غير المالية، إضافة إلى البيانات المالية الإضافية التي تحتوي عليها القوائم المالية، وحتى يمكن توسيع دائرة المعلومات المتاحة لمجموع المستثمرين؛ ولكن يتم الحد من تباين المعلومات بين الإدارة والمستثمرين وبين المستثمرين في حد ذاتهم، وذلك عن طريق اتصال البعض منهم بالإدارة. ومن أجل الوصول إلى السعر المناسب العادل للسهم فإنه يجب الانتقال من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإجمالي.

3.1.3. تدعيم الإفصاح الإلكتروني

يساعد الإفصاح الإلكتروني على نشر المعلومات المالية وغير المالية في الوقت المناسب والمتزامن باستمرار، ولإفصاح الإلكتروني مجموعة من المزايا هي كالاتي:²⁹

- تخفيض مشكل عدم تماثل المعلومات؛
- سهولة الوصول للمعلومات المطلوبة؛
- توفير المعلومات في الوقت المناسب؛
- تحقيق التغذية العكسية وإمكانية التحديث الفوري.

2.3 . تأثير قواعد الحوكمة على جودة المعلومات

تتحقق أعلى درجات الشفافية الحقيقية للشركات من خلال وجود ركيزتين أساسيتين هما نظام إفصاح قوي وجودة المعلومات. هاتين الركيزتين تساعدان المساهمين على

ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة، وتظهر التجارب أن الإفصاح وجودة المعلومات الواردة في القوائم المالية أداة قوية للتأكد من أن سلوك إدارة الشركات يسير في الاتجاه الصحيح ووفق الخطط والأهداف الموضوعية، وكذلك العمل على حماية حقوق المستثمرين والأطراف ذات المصلحة، وعليه فإن نظام الإفصاح الكافي للمعلومات في الوقت المناسب يساعد على جذب رؤوس الأموال والحفاظ على الثقة بين المستثمرين وأسواق المال وتكمن أهمية الإفصاح وجودة المعلومات من خلال زيادة حاجة الشركات إلى التمويل عن طريق أسواق المال وبورصات الأسهم والسندات، وغالبا ما تشرف على الأسواق المالية هيئات مهنية أو شبه حكومية تشترط على الشركات المدرجة في هذه الأسواق باتباع إجراءات وقوانين وإرشادات تحددها المهنة، ولزيادة ثقة المستخدمين بالمعلومات المحاسبية في التقارير المالية ينبغي أن تكون هذه المعلومات ذات أثر جوهري على قرارات مستخدميها وأن تكون ذات منفعة للجميع دون تمييز فئة على الأخرى، وأن تكون قابلة للمقارنة مما يتطلب ثبات في تطبيق السياسات المحاسبية³⁰.

III النتائج والإقتراحات

1 النتائج:

- من خلال الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن سردها كما يلي:
- تعد مشكلة تباين المعلومات بين المستثمرين الداخليين والخارجيين من بين أهم المسائل ذات التأثير المباشر على القرارات المالية داخل الشركة وخاصة قرار توزيع الأرباح؛
 - الحوكمة تعني تحقيق المزيد من المتابعة وتحسين عمل المسيرين داخل الشركة وهذا من أجل حماية جميع حقوق الأطراف ذات المصلحة؛
 - تطبيق الحوكمة يكون على المستوى الكلي أي على جميع الأطراف ذات العلاقة والمصلحة مع الشركة وهذا من أجل الاستفادة من مفرزاتها؛
 - من أهم مبادئ حوكمة الشركات الإفصاح المحاسبي الذي له دور فعال في توفير المعلومة في وقت مناسب والتي تساهم في اتخاذ القرار؛

- لحوكمة الشركات دور كبير في التقليل من مشكلة تباين المعلومات حيث تربط كل من الحوكمة والافصاح المحاسبي علاقة تأثير تبادلية.

2 الإقتراحات:

- من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن طرح مجموعة من التوصيات يمكن ذكرها كالآتي:
- ضرورة تطبيق الحوكمة في الشركات الجزائرية لمواجهة الأزمات والحد من الانتهازية التي يمارسها بعض المسيرين والتخفيض من مشكلة تباين المعلومات؛
- يجب تصميم نظام معلومات جيد داخل الشركة يضمن الشفافية وسهولة الحصول على المعلومة؛
- إلزام الشركات على توفير المعلومة الإلكترونية؛
- تكوين خلية داخل الشركة تعمل على السير الجيد لتطبيق الحوكمة ومبادئها بما يخدم جميع الأطراف ذات المصلحة في الشركة.

قائمة المراجع

- ¹ حمزة ضويفي، فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم مقومات الإفصاح وأثرها على الاداء المالي، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2015، ص 17.
- ² طارق عبدالعال جماد، حوكمة الشركات المفاهيم، المبادئ والتجارب، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص: 72.
- ³ امين تغليسية، تطبيق مبادئ حوكمة الشركات لفرض جودة المعلومات المالية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، مراجعة وتدقيق، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2013، ص: 10.
- ⁴ عمر عيسى فلاح المناصير، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن، 2013، ص: 20_21.

- ⁵ هشام طلعت عبد الحكيم وعماد عبد الحسن دلول، حوكمة الشركات ودورها في التقييم العادل للأسهم العادية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 77، 2009، ص:
- ⁶ لمين تغليسية، مرجع سبق ذكره، ص: 11
- ⁷ سالم بن سلام بن حامد الفيقي، حوكمة الشركات المساهمة العامة في سلطنة عمان، دار أسامة، الأردن، 2010، ص: 21.
- ⁸ محمد مصطفى سليمان، الفساد المالي والإداري، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص: 18.
- ⁹ منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء: (مدخل حوكمة الشركات)، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2009، ص: 15_20.
- ¹⁰ حمزة ضويقي، مرجع سبق ذكره، ص: 25.
- ¹¹ أحمد مهدي الهادي العنزي، تحليل أثر حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 04، 2014، ص ص: 226-227.
- ¹² بن علي بلعزوز وعبد الرزاق حبار، الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية، مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة لحالة الجزائر، الملتقى الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص: 5.
- ¹³ محمد نور توفيق، العلاقة بين تباين المعلومات وسياسة توزيع الأرباح، مجلة تنمية الرافدين، العدد 111، العراق، ص: 235.
- ¹⁴ محمد نور توفيق، مرجع سبق ذكره، ص: 236.
- ¹⁵ محمد نور توفيق، مرجع سبق ذكره، ص: 236.
- ¹⁶ فاطمة الزهراء رقايقية، مساهمة دقة القياس المحاسبي والإفصاح في جودة المعلومات المالية، المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، الجزائر، 4-5 ديسمبر 2012، ص: 7.
- ¹⁷ حامد أحمد صالح أبو سمرة، معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مذكرة ماجيستر، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2009، ص: 43.

- ¹⁸لمين تغليسية، مرجع سبق ذكره، ص:32.
- ¹⁹عبد الرزاق شحادة وسمير ابراهيم البرغوتي، ركائز الحوكمة ودورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص:13.
- ²⁰محمد نور توفيق، مرجع سبق ذكره، ص ص: 236-237.
- ²¹هشام صلواتشي، حوكمة المؤسسات: دور علاقة الوكالة في تحسين أداء الشركة الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: إدارة أعمال، جامعة الأجزاء 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، الجزائر، 2013، ص:79.
- ²²المرجع نفسه.
- ²³ياسين العايب، إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011، ص: 43.
- ²⁴بتول محمد نوري وعلي خلف سلمان، حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المستنصرية، العراق، 2010، ص: 14.
- ²⁵رياض زلاسي، إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجيستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص: 172.
- ²⁶لمين تغليسية، مرجع سبق ذكره، ص: 5.
- ²⁷وليد زيرام، أثر سياسة توزيع الأرباح على قيمة الشركة، دراسة مقارنة بين السوق المالية السعودية والمغربية خلال الفترة 2003-2011، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص: دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، 2013، ص: 91.
- ²⁸عبد الرزاق كريم ونعيمة عدي، الإفصاح المحاسبي بين متطلبات الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد وتحديات البيئة الجزائرية في ظل الحوكمة والمعايير المحاسبية الدولية IAS IFRS، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير

الدولية للمحاسبة (IAS_IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA) : التحدي، جامعة سعد دحلب. البلدية، الجزائر، 13-14 ديسمبر 2011، ص ص : 4-5

²⁹لمين تغليسية، مرجع سبق ذكره، ص:37

³⁰أحمد مهدي الهادي العنزي، تحليل أثر حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 04، 2014، ص : 231.